الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

د/ الطاهر برايك/ قسم الحقوق / جامعة عمار ثليجي /بالأغواط

hamed02004@yahoo.fr

ملخـص:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من التهديدات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد انتقل إلى صدارة الاهتمامات الإقليمية والدولية، حيث أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة تفاقم زيادتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، خصوصا وأن دول شمال إفريقيا تعد محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية لليد العاملة الإفريقية المهاجرة إلى أوربا أو ما يسمى بالهجرة العابرة للحدود.

وعلى اعتبار الدور الحيوي الذي يلعبه موقع الدول المغاربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب، أو باتجاه أوربا مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة وحتى من الدول الآسياوية التي أصبحت كذلك مصدرة للمهاجرين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر، وبالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر وبلدان شمال إفريقيا، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الاجتماعية المصاحبة لها.

Résumé

Le thème de l'immigration illégale ou clandestine et ce qu'il implique un réseau complexe de menaces et les résultats de l'évolution démographique, sociale, politique et économique, ont déménagé à l'avant-garde des préoccupations régionales et internationales, où il est devenu le thème des principaux sujets de préoccupation en raison de l'aggravation de l'augmentation des appels grandement pour l'étude et l'analyse, d'autant plus que les États du Nord l'Afrique est une importante station et le point de passage traditionnel pour fritter la main-d'œuvre de migrants africains en Europe ou que l'on appelle la migration transfrontalière.

Et compte tenu du rôle essentiel joué par le site avec vue sur les pays de la mer Méditerranée Maghreb dans la carte de l'immigration clandestine, que ce soit sur la Tunisie ou le Maroc, ou vers l'Europe directement, le nombre croissant d'immigrés illégales en provenance des pays africains voisins et même des pays Asiatiques est également devenu un exportateur des migrants vers les pays du Maghreb, dont l'Algérie, et donc considérés comme la migration illégale des plus importants défis

et les risques de sécurité pour l'Algérie et les pays d'Afrique du Nord, compte tenu de son étroite association avec le reste des formes de criminalité organisée telles que le commerce de la contrebande et les armes, en plus des maladies et ravageurs Social .

مقدمة:

لعل من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وذلك في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، لا سيما أمام تفاقم هذه المشكلة خاصة في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت من أهم التحديات الحالية للأمن الوطني في دول شمال إفريقيا القادمة من الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء.

وعليه فإن موضوع الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من التهديدات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد انتقل إلى صدارة الاهتمامات الإقليمية والدولية، حيث أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة تفاقم زيادتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، خصوصا وأن دول شمال إفريقيا تعد محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية للبد العاملة الإفريقية المهاجرة إلى أوربا أو ما يسمى بالهجرة العابرة للحدود .

و على اعتبار الدور الحيوي الذي يلعبه موقع دول شمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب، أو باتجاه أوربا

مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة وحتى من الدول الآسياوية التي أصبحت كذلك مصدرة للمهاجرين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر، وبالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر وبلدان شمال إفريقيا، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الاجتماعية المصاحبة لها.

ويلاحظ المتابع لهذه الظاهرة الترابط المتزايد بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية باعتبارهما داعمتين لبعضهما ، أي أن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا يتم إلا عبر القنوات الرسمية التي يحدثها المهاجرين غير الشرعيين، نظرا لطول الحدود الجزائرية من جهة، والتهديدات الأمنية الآتية من دول الجوار التي شهدت وتشهد اضطرابات إلى استفحال هذه الظاهرة.

وعليه تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على الإشكاليات التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني المغاربي؟ وما هي أهم انعكاساتها على الأمن الوطني وبقية بلدان شمال إفريقيا؟ وما هي مختلف آليات مكافحتها التي تتبعها الدول المغاربية ؟

وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا.**
- **المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني في دول شمال إفريقيا.**

- المبحث الثالث: تعامل التشريعات في دول شمال إفريقيا مع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا:

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها انتقال أفراد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا[1]، وتعني أيضا دخول المهاجرين البلاد بدون تأشيرات أو أُذونات دخول مسبقة أو لاحقة وغالبا ما تسمى"العمالة الأجنبية غير المصرح بها".

ويقصد بالهجرة غير الشرعية الانتقال من بقعة جغرافية إلى أخرى للبحث عن وضع أفضل وظروف أحسن في النواحي المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الدينية [2].

وتعرف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة، الهجرة غير الشرعية بأنها تعني دخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها، واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء كان ذلك برا، بحرا، أو جوا [3].

كما يقصد بالهجرة غير الشرعية أيضا "بأنها الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل المهاجرين، من دون الإمتثال للضوابط والشروط القانونية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"[4]، وما يعرف عن المهاجرين غير الشرعيين هو

عدم احترامهم وعدم تقيدهم بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل دولة الاستقبال المتواجدين بها، والخاصة بدخول وإقامة الأجانب[5].

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 1966/7/21 "بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل" [6].

كما حدد الأمر رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم[7]، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية الجزائرية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة، كما تعرف المعاهدة الخاصة بالعمال المهاجرين المتبناة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية لسنة 1975 الهجرة غير الشرعية أو السرية أو غير القانونية، بأنها "تواجد المهاجرين أثناء سفرهم إلى وجهتهم أو أثناء إقامتهم، أو عملهم في ظروف مخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو لتشريعات وطنية" [8]، إن هذا التعريف يركز على مختلف مظاهر عدم قانونية الدخول والإقامة في الدول المستقبلة وممارسة نشاط معين.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تقصي الأسباب والدوافع المؤدية إليها، والتي أهمها:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية:

أولا: التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد المرسلة، إذ أن هذه البلاد تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا للتنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما ينعكس سلباً على مستوى سوق العمل [9].

ثانيا: انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي: وفيما يخص الحدود الجنوبية لمنطقة شمال إفريقيا كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة تعود الأسباب الاقتصادية لهجرتهم إلى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من امتلاكهم لثروات طبيعية هائلة إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجيات الأفراد والمواطنين نظرا لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشارا سريعا للفقر والبطالة اللذان يعتبران داعيان قويان للهجرة، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعا مطردا للنمو الديموغرافي سنة بعد أخرى، وقد انجر عن هذه العوامل انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول[10].

ثالثا : الأزمات الغذائية: إذ لا تزال منطقة الساحل الصحراوي تعاني من مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، فالعديد من العائلات فيها لا تزال تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، وقد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل الصحراوي يعانون من

حالة اللاأمن الغذائي سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، شمال الكامرون، وشمال نيجيريا، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا، إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا[11].

وعليه فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تنتج غالبا لأسباب ودوافع اقتصادية نتيجة تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاضا في الأجور[12]، وكذا الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب وترويج البضائع والأشياء المهربة بالدول المتسلل إليها.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين بصفة فردية أو جماعية، وذلك جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية [13]، وتعتبر منطقة المغرب العربي بصفة خاصة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين بسبب مايلي :

أولا: الحروب وعدم الاستقرار الداخلي: والذي تعرفه الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية

للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقية، وبخاصة من منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي ودول جنوب الصحراء، إذ تعتبر المملكة المغربية نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا، كما تعد كل من الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى دول أوروبا، لذا اتخذتها الجبهات الإفريقية كمحطات عبور للوصول إلى الدول الأوروبية [14].

ثانيا: نتائج الحرب في ليبيا: كان القذافي بارعا في ابتزاز الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية لا سيما أنه أدرك أن قادة الاتحاد الأوروبي باتوا مقتنعين بأن القذافي بإمكانه التحكم بهذا الملف إلى أبعد ما يكون، كما أن سقوط النظام الليبي السابق أدى إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، ومكن الميليشيات المدنية المسلحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة الليبية، فاستباحت المؤسسات العامة وحلت محل المؤسسة الأمنية والعسكرية مما جعل السنوات الأربع التي أعقبت النظام السابق في ليبيا تتسم بقدر من كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، الأمر الذي أحال ليبيا إلى دولة فاشلة وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية صوب أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية [15]. لقد كان الانقلاب على نظام القذافي والتدخل العسكري من طرف حلف الناتو L'OTAN في ليبيا بين مارس وأكتوبر 2011، أن أدى إلى تغيير جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة، فأصبحت تدفقات الهجرة غير الشرعية تسير في الاتجاه المعاكس للمهاجرين الإفريقيين العابرين أو المقيمين بليبيا، فمنهم من هرب من تصفيات الميليشيات المعارضة التي كانت تنظر إلى المهاجرين السود على أنهم محاربين مع نظام القذافي، والبعض منهم قرر الرجوع

إلى بلداهم والبعض الآخر دخلوا الجزائر، ويتمثلون في الطوارق الماليين من الجيش الوطني الليبي الذي تلقى ضربات من تحالف حلف الناتو L'OTAN، مما أدى بهؤلاء الطوارق إلى الدخول إلى الجزائر[16].

وبالتالي كان لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أن زادت من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء، وكذالك من المغرب العربي ومنها الانطلاق بحرا إلى أوروبا. وأصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة جدا حتى بالنسبة إلى بعض الميليشيات، فلا تبعد السواحل الليبية سوى 300 كم عن جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين، فليبيا بمساحتها الصحراوية الشاسعة التي تبلغ أكثر من مليون و760 ألف كلم^2، ومع ساحل طوله ألف و770 كم أصبحت نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، إذ تتشارك ليبيا بحدود برية بطول نحو 5000 كلم مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس. وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر حيث ينتقل المهاجرون عبر شبكات من المهربين الذي يأتون بهم إلى منطقة "الكفرة" و"سبها" اللتان تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا [17].

وبالتالي تزداد أهمية المنطقة المغاربية باعتبارها فضاء لعبور واستقبال الآلاف من المهاجرين من أصل دول جنوب صحراء إفريقيا الذين يطمحون في الالتحاق بدول الاتحاد الأوروبي إلى جانب عدد كبير من المهاجرين المغاربة وآخرون من دول آسيوية

الذين اتخذوا من المنطقة المغاربية معبرا يوصلهم إلى دول أوروبا، وهذا ما اتخذته هذه الأخيرة لعدم البقاء في معزل عما يحدث في الدول المغاربية كونها تأوي عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من إفريقيا عموما [18].

ثالثا: الصراعات المسلحة داخل دول أقاليم دول المنبع: عرفت معظم دول إقليم الساحل الصحراوي المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى الدول المغاربية صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب في تشاد، التي زادت عن ربع قرن ومازالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول إقليم الساحل الصحراوي، كما شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات حربا أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقا إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، كما أن الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار، إضافة إلى ثورة في بوركينافاسو التي أطاحت بـ "بليز كومباري" من السلطة في سابقة إفريقية مازالت تعاني من عدم استقرار، جراء الاحتدام والتنازع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وإمبراطوري المال، وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دورا في العملية السياسية. أما النيجر البلد الأفقر في إفريقيا فقد شهد هجمات "بوكو حرام" التي تعتبره الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار [19]، وبانهيار ليبيا توسعت جماعة "بوكو حرام" عبر تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبالتالي أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يحاولون الوصول إلى أوربا من خلال اختراق حدود

دول المغرب العربي، فبحلول أواسط شهر جوان 2015 كان أكثر من 106000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر طبقا للمنظمة الدولية للهجرة، كان حوالي 57000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا تقريبا حصريا من ليبيا مرورا بالبلدان الواقعة إلى جنوبها [20].

رابعا: الأزمة المالية: كان للانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح بـ "أمادو توماني توريه" يوم 2012/03/22 تبعات على منطقة الجوار مثل موريتانيا والجزائر وليبيا، فقد ساهم هذا الانقلاب في إضعاف الجبهة العسكرية النظامية لحساب المتمردين، وهو ما أدى إلى تحول الصحراء الكبرى لمنطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تتحكم فيها الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة، حيث كانت لتلك التعقيدات الأمنية آثار تمثلت في مشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتي أصبحت مصدر معاناة لبلدان الجوار ، فانقلاب النقيب "سانوغو" فجر الأوضاع الأمنية في الشمال وتزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، إذ قدمت منظمة "أوكسفام – جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي [21].

الفرع الثالث: العامل البيئي والجغرافي:

يضاف إلى العوامل الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية من اقتصادية وسياسية، عامل القرب الجغرافي من أوروبا، إذ أن بلدان المغرب العربي تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فليبيا مثلا تستغرق الرحلة من سواحلها إلى جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية

أقل من يوم واحد، ويختار العديد من ينجحون في الوصول إلى إيطاليا طرق تهريب أخرى للوصول إلى غيرها من الدول الأوروبية [22]، كما أن هذه الجزيرة لا تبتعد سوى 60 ميلا بحريا من السواحل التونسية، تستغرق تقريبا خمس ساعات للوصول إليها، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء "المهدية" التونسي أو ميناء "حلق الوادي"، أما المهاجرون الغير شرعيون القادمين من المغرب فيتوجهون إلى مدينتي "سبتة" و"مليلة" الاسبانيتين برا، أو عبر مضيق "جبل طارق" إلى الشواطئ الاسبانية، أو إلى جزر "الكناري"، وكذلك الحال لدولة موريتانيا التي يتوجه منها المهاجرين في الغالب إلى هذه الجزر [23]، كما أن للجزائر لها موقع جغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة وحتى المغاربة إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط، إذ أن شساعة الحدود الجزائرية والتي تقدر بـ 7011 كلم ساهمت في تفاقم الظاهرة، لذا فقد اعتبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعديد من أفراد وجماعات من الدول الإفريقية ملاذا لأطماعها، فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ينظرون للمنطقة على أنها منطقة عبور إلى ما وراء البحر المتوسط والدخول إلى أوربا [24].

وتتم إن عمليات دخول وخروج المهاجرين غير الشرعيين إلى التراب الجزائري مثلا انطلاقا من ستة أروقة برية أساسية وكل رواق يشمل عدة نقاط دخول، حيث فيها مراكز حدودية تحت رقابة مصالح الأمن والجمارك، ونقاط لا تحمل إشارات وتسمح بالربط مع مسالك وطرق ومسارب تقع في التراب الجزائري [25]:

أولا: الرواق الجزائري المالي: إذ تصل من التراب المالي تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من "باماكو" نحو "غاو" عبر مدينة "مبوتي"،

ومن "غاو" تتسرب التدفقات داخل التراب الجزائري عبر رواق يؤدي نحو اتجاهين: نحو "تمنراست" مرورا بـ "تين زواتين"، ونحو مدينة "أدرار" مرورا بـ "برج باجي مختار"، ويمكن الوصول إلى "برج باجي مختار" أيضا من المركز الحدودي بـ "تيمياوين".

ثانيا: الرواق الجزائري النيجيري: بحيث تصل من التراب النيجيري تدفقات قادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة لـ "واغادوغو"، و"نيامي" للالتحاق بمدينة "أغاديس Agades" نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة تتجه تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو مدينة أرليت Arlit" التي تفتح الطرق المؤدية إلى "تمنراست" مرورا بـ "عين قزام" أو نحو "جانت" عن طريق الطريق الوطني رقم 03.

ثالثا: الرواق الجزائري الليبي: تتم عمليات الدخول والخروج للتراب الجزائري مع الحدود الليبية عبر نقطتي مرور حدوديتين، من مدينة "سبها" الليبية نحو مدينة "جانت" الجزائرية، ومن مدينة "غدامس" الليبية يتم الدخول عبر نقطة "الدبداب" الحدودية الجزائرية، والتي تفتح الطريق نحو "إليزي" عبورا بـ "إين أمناس" جنوبا و"ورقلة" شمالا.

رابعا: الرواق الجزائري التونسي: تتعدد المراكز الحدودية التي تنظم التدفقات بين المدن التونسية والجزائرية والموجودة في كل من "توزر" و"قفصة" و"الكاف" و"جندوبة" من جهة تونس، ومن "الطارف" و"سوق أهراس" و"تبسة" و"الوادي" بالجزائر.

خامسا: الرواق الجزائري المغربي: إن الحدود مع المغرب والتي أغلقت في التسعينيات تمنح رواق تنقل انطلاقا من أربعة مراكز حدودية تسمح ببلوغ التراب الجزائري انطلاقا من المدن المغربية: "السعيدية" نحو "مرسى بني مهيدي"، و"وجدة" نحو "مغنية" و"أحفير" نحو

"باب العسة"، و"فقيق" نحو "بني ونيف"، وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية بمسال نحو "بشار" و"تندوف" الجزائريتين.

سادسا: **الرواق الجزائري الموريتاني**: تتم عمليات الدخول والخروج للتراب الجزائري من خلال الحدود مع موريتانيا عبر "تندوف" و"بني عباس" و"تابلبلة" [26].

أما بالنسبة لأروقة ليبيا فتتم عبر:

سابعا: **الرواق الليبي النيجيري**: يتجمع مهاجروا النيجر ومالي وبوركينافاسو في مدينة أغاديس في شمال النيجر، ومن ثم يقوم مهربون من الطوارق ومن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتهريبهم في رحلة طويلة ومتعبة إلى مدن الجنوب الليبي ("القطرون" و"أم الأرانب"). أما الجزء الأخير من الرحلة يكون مشيا على الأقدام ليلا لعشرات الكيلومترات لتجنب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي، وفي هذا الجزء قد يموت بعض المهاجرين عطشا في الصحراء.

ثامنا: **الرواق الليبي التشادي**: مهاجروا نيجيريا والكامرون عادة ما يصلون إلى مدن الجنوب الليبي عبر دولة تشاد.

تاسعا: **الرواق الليبي السوداني**: يأتي المهاجرون غير الشرعيون من منطقة القرن الإفريقي إلى السودان، حيث أن نقاط تجميع المهاجرين من دول هذه المنطقة، هي مدينتا "كسلا" وجنوب "كردفان" في السودان، حيث يقوم مهربون سودانيون بإيصالهم لـ "دارفور"، وبعدها يقوم مهربون سودانيون آخرون بتوصيل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بواسطة شاحنات متهالكة إلى المنطقة الحدودية الليبية السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة، ومن المنطقة الحدودية يتم دخولهم إلى مدينة "الكُفرة" الليبية [27].

عاشرا: من المدن الحدودية الليبية : حيث يتم نقل المهربين إلى نقاط التجمع في الجنوب في مدينة "أوباري" أو "سبها" (عاصمة الإقليم)، هذه المرحلة تقوم بها ميليشيات قبلية من قبائل الجنوب الليبي.

إحدى عشر: في "سبها" أو "أوباري" أو المدن المجاورة : فعادة ما يقوم المهاجرين بالعمل اليدوي لعدة أشهر وأحيانا لسنوات للحصول على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة إلى أوروبا [28].

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: تهديد الظاهرة للأمن المغاربي :

تؤدي الهجرة غير الشرعية كونها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة إلى أضرار بالغة الخطورة على سيادة الدول المغاربية، وإلى خلق جرائم كثيرة ومتعددة منها ما هو متصل منها مباشرة ومنها ما ينتج بطريقة غير مباشرة عنها، ومن هذه الجرائم: الإرهاب، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأشخاص والمخذرات وتبييض الأموال والتزوير، والجرائم غير الأخلاقية [29].

إن تهديد الهجرة غير الشرعية لا يتوقف على ما يسربه المهاجرون غير الشرعيون إلى داخل كل من دول الاستقبال والعبور، من المتاجرات غير المشروعة السابقة الذكر إضافة إلى الاتجار بالأسلحة أو الإطاحة بقانونية مؤسسات الدولة من خلال اللجوء إلى التزوير وتعريض حياة المواطنين للآفات الخطيرة التي ينشرها هؤلاء المهاجرين السريين، بمعنى أنه عند طرد هؤلاء المهاجرين وإرجاعهم إلى الحدود الصحراوية، يشكل هؤلاء مجموعات

وعصابات في فضاء صحراوي خارج حدود الدول المغاربية، خارج الإطار الإقليمي للدولة وفي فضاء مفتوح، هذه الفضاءات هي متقطعة على طول الحدود: النيجر – ليبيا، الجزائر – مالي، أين يتم إيصال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وفي خضم فضاء مغلق لا يسع لهؤلاء المهاجرين سوى ممارسة النشاطات الإرهابية للحصول على حصانة من جهة، ومداخيل مالية تمكنهم من العيش بل والحصول على أرباح من جهة أخرى، وحتى الانضمام إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI [30]. كما أن التنقل السري المحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي، موريتانيا والنيجر يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الدول المغاربية إزاء ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمتين من دول الساحل الإفريقي، وهذا الأمر إن كان يبين أمرا فهو يبين مدى إمكانية تنقل هؤلاء المجرمين وقطعهم لحدود الدول من دون أي تخوف أو ارتباك، وهم مسلحين بأحدث الأسلحة [31].

إن زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والمشكلات التي ترتبت عن ذلك، ومن أهمها عدم قدرة المهاجرين على الاندماج في المجتمعات المضيفة، ولذلك تحاول المنظمات الإجرامية الاستفادة من مشاكل هؤلاء المهاجرين المالية والثقافية، وتوظيفهم في عصابات الجريمة المنظمة، فأهداف تلك المنظمات وأساليبها غير المشروعة بما تتضمنه من عنف، تمثل تهديدا لأمن المجتمع وتطوره، نتيجة ما تسببه من انفلات أمني، وعلى الصعيد الاقتصادي تتسبب أنشطة تلك المنظمات الإجرامية في خلق ما يطلق عليه "الاقتصاد الموازي"، أو "الاقتصاديات السوداء" حيث تعيد تلك المنظمات استثمار الأموال في

الاقتصاد الوطني من خلال عمليات غسل الأموال، الأمر الذي يتسبب في إفساده نتيجة تشجيعها للمعاملات غير القانونية [32].

المطلب الثاني: تداعيات الظاهرة لدى الدول المغاربية

الفرع الأول: انتشار السلاح وتهريبه: بعد الإطاحة بنظام القذافي عرفت المرحلة التي بعدها بسيطرة المليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية [33]، ومع سقوط نظام القذافي واستمرار الصراع داخل ليبيا وتفكك الأجهزة الأمنية المصاحبة للدولة الليبية، وقعت الترسانة العسكرية الكبيرة في يد الجماعات المسلحة والمهربين، التي كانت حتى وقت قريب تشكل العمود الفقري لسلطة الدولة في ليبيا [34]. وبفضل انهيار مؤسسات الجيش والدولة الليبية كان لدور الأسلحة والميليشيات المهربة من ليبيا أن تسببت في دعم وتواصل الحركة الانفصالية في مالي في عام 2011، وإلى زعزعة الاستقرار بما في ذلك الهجمات حتى على موظفي الأمم المتحدة وأعضاء البعثات الدبلوماسي، وعلاوة على ذلك فإن الحصول على الأسلحة عبر الصحراء الكبرى أصبح عاملا حاسما في القدرة على التحكم في طرق تجارة الأسلحة وبسط السيطرة عليها إقليمية وهو ما يهدد أمن الدول المعبر والتي تقع شمال الصحراء التي تتمثل في دول المغرب العربي[35] ، فالمجموعات المسلحة تقوم بتمويل الإرهاب والجماعات الجهادية والتي بدورها تقوم بأنشطة إجرامية والتي لا يمكن الاستهانة بها، إذ أن انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا كان بمثابة الضربة القاضية لدول المغرب العربي، وهذا ما خلق بيئة آمنة وملاذا للمجموعات الإرهابية التي تعمل على الإفلات التام من العقاب، إذ تعمد إلى فرض

ضرائب على التهريب والاتجار بالصفقات التي ترتكب من قبل عدد من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في المنطقة[36].

الفرع الثاني: تهريب المخدرات: تزايدت كميات المخدرات المهربة من السواحل الليبية عبر ليبيا إلى أوربا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، بل أضيف إليه الهروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، يتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ليتم لاحقا تهريبه إلى أوروبا. كما تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهريب المخدرات عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي وكذا تنظيم أنصار الشريعة في جنوب ووسط غرب ليبيا، وهو الممر الذي يسلكه الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية [37]، والذي يدخل ليبيا برا من الجنوب حيث يتم نقل المخدرات عبر الصحراء ومنها إلى ليبيا، كجزء من الطريق البري من غينيا بيساو إلى البحر الأبيض المتوسط ومنها إلى أوروبا، وقد يتم النقل بالتواطؤ الجهات الفاعلة داخل الدولة وقوات الأمن، فما يقدر بـ 18 طنا من الكوكايين تمر سنويا عبر الدول الساحلية في غرب أفريقيا، ولا سيما غينيا بيساو وغينيا[38]، ووفق الخريطة التالية تتضح أمكنة تجارة المخدرات وتمددها إلى الداخل الإفريقي ومن ثم دخولها عبر الطرق التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين واتجاهها شمالا إلى منطقة دول المغرب العربي، ويظهر منها أيضا أن الطرق المتبعة في نقل المخدرات هي طرق ومسالك المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يبين أيضا تحالف ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع التجارة الدولية للمخدرات.

الفرع الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة: ومن بين انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الناحية الصحية والاجتماعية، نجد استفحال وانتشار أمراض جنسية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، وبين أوساط سكان المنطقة الأصليين، وعلى رأس هذه الأمراض مرض "نقص المناعة المكتسبة" أو "السيدا SIDA". ففي دولة الجزائر أصبحت السيدا تمثل تهديدا صحيا لكل المجتمع الجزائري لما له من تداعيات خطيرة على صحة الفرد والمجتمع، لقد أصبح المهاجرين غير الشرعيين ينقلون هذا المرض عن طريق الممارسات اللاأخلاقية فأصبح هذا الداء يهدد سكان منطقة الجنوب في ظل انعدام المراقبة الصحية، فحسب مديرية الصحة بـ "تمنراست" فإن من بين المصابين بهذا الداء هناك نسبة منهم من سكان المنطقة، وهذا بمثابة مصدر قلق للسكان والمسؤولين على حد سواء، كما نجد أمراض جديدة أخرى لا تقل ضررا عن فقدان المناعة المكتسبة والمتمثل في "فيروس الإيبولا Virus D'Ebola" الذي انتشر بسرعة في غرب إفريقيا، وبالتالي تنتقل العدوى عن طريق المهاجرين غير الشرعيين [39]، كما حذر أطباء من الصحة العسكرية الجزائرية من الأخطار الناجمة عن نزوح المهاجرين غير الشرعيين القادمين من 23 دولة أفريقية إلى الجزائر، خاصة بعد أحداث ليبيا ومالي، والآثار المترتبة على اللاجئين التي تتدفق مما يجعل الخطر يتجاوز تسرب الأسلحة والمخذرات، لتصل إلى الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق أكثر من 9000 مهاجر غير شرعي يدخلون سنويا للجزائر، منهم 30.000 لاجئ، وتصنف تلك الأمراض على أنها بالغة الخطورة كوباء الإيدز والملاريا والتهاب الكبد [40].

المبحث الثالث: تعامل التشريعات في دول شمال إفريقيا مع الهجرة غير الشرعية:

المطلب الأول: التشريعات الجزائرية:

تعتبر الجزائر أن مناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم في إطار الاتحاد الإفريقي، كونها تؤيد المقاربة الإفريقية التي حسبها يكون حل مشكل الهجرة منفصل عن التنمية، وقد استضافت الجزائر في أفريل 2006 اجتماع الخبراء الأفارقة ذوي المستوى العالي والذين دعوا إلى "مقاربة شاملة، متكاملة، متوازنة ومتناسقة" بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية [41]، كما أقر مجلس الوزراء الجزائري المنعقد في 2008/9/01 مشروع قانون جديد يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني الجزائري بعقوبة قد تصل إلى 6 أشهر، إضافة إلى عقوبة السجن 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، وتزداد العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة من قبل يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الأمن وحرس السواحل والحدود ...إلخ، أو من قام بهذا العمل في إطار مجموعة منظمة أو باستعمال السلاح[42]، كما حدد الأمر رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم[43]، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين.

وبما يخدم صالح الدولة جرم المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة تراب الدولة (قانون رقم 09-01 المؤرخ في 2009/02/25) بنص المادة 175 مكرر1 التي تنص على: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر،

وبغرامة مالية من 20000 دينار جزائري إلى 60000 دينار جزائري، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" [44]، كما نص المشرع الجزائري على تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر41، حيث أعطى تعريف تهريب المهاجرين "بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص، من أجل الحصول بصفة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى[45]. كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من 3 سنوات إلى 5 سنوات، وبغرامة مالية تقدر بـ 300000 دينار جزائري إلى 500000 دينار جزائري، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد، إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعرض حياة سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 دينار جزائري إلى 1000000 دينار جزائري[46].

لقد سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات بغية فرض الحصار على الحدود وتضييق الخناق على المغادرة غير الشرعية لبلاد، وقد تمثلت هذه الإجراءات في الإجراءات التنظيمية، إذ أن رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيين

يوميا، وعند اكتشاف هويتهم عند التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية، وللتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 – 550 من القانون البحري رقم 98/05، أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم ويتم تقديمهم للعدالة، أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولون إلى مصالح أمن الولاية أو الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة[47]. كما اتخذت إجراءات أمنية من خلال تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود. كما قامت بتعزيز المصالح الأمنية وهي مجموعة حراس الحدود إحدى المجموعات التابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، والتي تعمل على طول الحدود البرية والتي تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية. أما عن حراس السواحل فهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات التهريب للأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية[48].

كما أن لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية والبحرية والجوية، والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

1 – مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

2 – مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخذرات والتهريب.

3 – مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم في حالة بحث أو فرار.

4 – ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

5 – كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، كما تقوم بالتعرف على المتورطين والمتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.[49]

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من المهاجرين والأجانب إلى الجزائر، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCUC"، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم لتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت "الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC"، ومن مهامها متابعة الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.
- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون للأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية [50].
- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
- تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (الطرد والترحيل)[51].

وتطبيقا لتعليمات رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري الفريق "أحمد قايد صالح"، تم اتخاذ الإجراءات والتدابير للرفع من درجة الجاهزية العملياتية للجيش، وإحكام السيطرة على كل المنافذ الحدودية تفاديا لأي تسلل من طرف المجرمين أو الإرهابيين أو المهربين، وحماية الحدود ومراقبتها لردع أي عمل إجرامي وغير مشروع، وبفضل الإستراتيجية الأمنية والانتشار المحكم للوحدات العسكرية والتنسيق الفعال فيما بينها، تمكنت مثلا قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري يوم 30 جانفي 2012 من اعتراض قافلة على الحدود الجزائرية – النيجيرية، تتكون من أربع سيارات رباعية الدفع تنقل أشخاصا من جنسيات إفريقية كانوا يحاولون تمرير شحنة من الأسلحة والذخيرة. وقد تم

تنفيذ هذه العملية بعد رصد تحركات القافلة على إثر استطلاع جوي بالحدود الجزائرية – النيجيرية بإقليم القطاع العملياتي "جانت"، وفور تحديد طبيعة القافلة ومكانها بدقة، أصدر قائد الناحية العسكرية الرابعة أمرا بالتدخل الفوري واعتراض القافلة وتوقيف أفرادها [52]. وبعد مطاردة طويلة وشاقة بواسطة المروحيات والوحدات البرية تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري من محاصرة المجموعة وإلقاء القبض على كامل عناصرها، وتمثل هذه العملية ثمرة جهود مضنية واهتمام كبير أولته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي الجزائري للمنطقة من خلال تدعيمها للتشكيل القتالي لوحداتها المنتشرة على طول حدودها الجنوبية الشرقية، قصد الرفع من درجة الجاهزية العملياتية وإحكام السيطرة على كل المنافذ الحدودية، وللإشارة فإن الوحدات المنتشرة بالحدود الجنوبية الشرقية قد تسلمت فور بداية الأزمة الليبية أوامر وتعليمات خاصة بتعزيز التشكيل القتالي المنتشر وتأمين الشريط الحدودي الجزائري من الجهة الشرقية، تفاديا لأي تسلل من طرف المجرمين والإرهابيين والمهربين والمهاجرين غير الشرعيين، وحماية الحدود ومراقبتها لردع أي عمل إجرامي وغير مشروع، وذلك بوضع العديد من المفارز التي تدعم وتعزز أفراد حرس الحدود. ومن جهة أخرى وفي نفس المسعى؛ تم تدعيم التشكيل المنتشر بوحدات فرعية، وذلك لسد كل الثغرات، من خلال دوريات مشتركة مستمرة ليلا ونهارا[53] .

المطلب الثاني: التشريعات المغاربية الأخرى

الفرع الأول: التشريعات التونسية: اهتمت السلطات التونسية بإيجاد آليات تهدف إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أبرز تلك الأساليب تمثل في عام 2003 عن طريق سن قانون العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهريب

التي تعمل في هذا المجال، وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تأويهم، وعدهم نص القانون فيمن: "كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات هجرة سرية"، كذلك شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية أو غير الشرعية، بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر و 20 عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو 100 ألف دينار تونسي أي ما يقارب 83 ألف دولار، وأعطى القانون المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية[54].

كما حاولت حكومات الاتحاد الأوروبي إقناع دول المغرب العربي الخمسة (ليبيا، وتونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، بإنشاء معسكرات احتجاز ومراكز إيواء لهؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي، بدلا من دو الاتحاد الأوروبي حيث يتم التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين، حتى يبت في أمرهم، إما بالعودة إلى بلدانهم، أو السماح لهم بالعبور، وهذا الاقتراح عرف باسم "الحل الأمني" والذي استعدت فيه دول الاتحاد الأوروبي بذل الأموال لدول الممر والدول المصدرة للمهاجرين، للوقوف في وجه الهجرة

غير الشرعية، غير أن دول المغرب العربي رفضت هذا الاقتراح ما عدا دولة موريتانيا التي أنشأت معسكر احتجاز على شواطئها في مدينة "نواذيبوا" عام 2006، بالاتفاق مع اسبانيا التي دعمتها بالمال والأجهزة والمعدات الخاصة بالمراقبة الحثيثة للشواطئ الموريتانية[55].

الفرع الثاني: **التشريعات المغربية** : سنت المملكة المغربية عام 2003 قانونا يفرض عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى عشرين عاما على كل من يساعد اللاجئين على الفرار عبر الأراضي المغربية، وقد منحه الاتحاد الأوروبي 67 مليون يورو لمساعدته للسيطرة على الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن حدوده، واتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب البشر[56]. وقد دخل القانون 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير الشرعية حيز التنفيذ في 2003/11/11، وكان الهدف من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة وضمان الانسجام بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي، وتحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب، وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية، وفي هذا السياق تم تجريم تهريب المهاجرين وضمان الانسجام بين المقتضيات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وفي هذا السياق تم تجريم تهريب المهاجرين حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين لعقوبات السجن الذي تتراوح مدته بين 10 سنوات والمؤبد، كما يحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دامت طرق اللجوء إلى القضاء معروفة بشكل واضح، وجاء هذا القانون رقم 02/03 بقسمين[57]: القسم الأول متعلق بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها والقسم الثاني يتعلق بأحكام عقابية للهجرة غير الشرعية، ضمت 7 مواد (من المادة 50 إلى المادة 57)، حيث عاقبت هذه الأحكام كل الأشخاص الذين

يغادرون التراب المغربي بصفة سرية بغرامة مالية تتراوح بين 3000 و10000 درهم، وبالحبس من شهر إلى 6 أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين معا طبقا لنص المادة 50 من القانون رقم 02/03.

ولم يقتصر هذا القانون على معاقبة الأشخاص المهاجرين سرا، بل شدد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات، وبالغرامة من 50000 إلى 500000 درهم، وضعّف العقوبة بالسجن من 10 إلى 15 سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين 500000 و1000000 درهم إذا ارتكب هذه الجريمة بصفة اعتيادية.

كما أشار القانون لضرورة معاقبة أي شخص قدم مساعدة أو عونا لارتكاب الأفعال السابقة الذكر، وإذا كان يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو إذا كان مكلفا بمهمة للمراقبة، أو إذا كان هذا الشخص من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل، بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات وبغرامة تتراوح بين 50000 و500000 درهم[58].

ولم يسلم الشخص المعنوي من عقاب هذا القانون حيث يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 10000 و1000000 درهم إذا ثبت ارتكابه لأحد الجرائم السابق ذكرها، علاوة عن المصادرة التي خول هذا القانون للمحكمة مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة في حالة الإدانة بجريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، سواء كانت هذه الوسائل تستعمل للنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي

الجريمة أو في ملكية شركائهم أو في ملكية أعضاء العصابة الإجرامية، بمن فيهم أولئك الذين لم يشتركوا في ارتكاب الجريمة [59].

وتعد المغرب إحدى أكبر الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية لأوروبا، خاصة إسبانيا لاسيما أنها تمثل دولة استقبال وترانزيت للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء خاصة من الكاميرون ومالي ونيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا، ووفقا لتقديرات الحكومة المغربية، فإن عدد المهاجرين الذين يعيشون على أراضيها بشكل غير شرعي يتراوح بين 25 و40 ألفا، حيث يتمركزون في مناطق الأحراش على جبل "غوروغو" في عدد من المخيمات[60].

وعلى الصعيد المؤسساتي فالمملكة المغربية اتخذت إجراءين قويين لتعزيز هذه القوانين، ويتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة والثاني بمراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة لعله يساهم في كبح هذه الظاهرة الخطيرة[61].

الفرع الثالث: التشريعات الليبية: كان القذافي يتبنى وجهة نظر حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتلخص في اعتبار القضية مشكلة إنسانية واقتصادية بالمقام الأول، تجب معالجتها وفق منظور إنساني أشمل وأعم يتعلق ببعد تنموي من أبرز ملامحه خلق فرص عمل عبر ضخ استثمارات في الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين لتوطينهم في بلدانهم وأن يتم ذلك من خلال تعاون دولي واسع، وتعتبر إيطاليا من الدول الأوروبية الأكثر تأثرا بتدفق المهاجرين من الأراضي الليبية تسعى مع الفرقاء الليبيين الذين تولوا الحكم بعد الانقلاب على القذافي والشركاء الأوروبيين طيلة السنوات الأربعة الأخيرة لوضع سياسات تنسيقية عامة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لكنها لم تقدم على خطوات جدية

وعملية حتى الآن. فانقسام ليبيا إلى حكومتين وبرلمانين يتنازعان الشرعية في ليبيا حدَّ كثيرا من نجاعة أي تنسيق وتفاهم مع الجانب الإيطالي الذي قدم 250 مليون دولار لحكومة طرابلس، وحتى اللحظة لم ترَ إيطاليا خطوات جدية من الجانب الليبي. ومؤخرا قامت حكومة "عبد الله الثني" بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة الليبية، والتي يعتقد أن ستؤدي دورا محوريا في التنسيقات الدولية مع الجانب الليبي نظرا إلى امتلاك نائب رئيس هذه اللجنة للخبرة في التعاطي مع الهجرة غير الشرعية وكونه أحد أبناء القبائل الليبية الجنوبية التي تسيطر على معظم معابر التهريب السرية بالجنوب، ورغم مرور أشهر على تشكيل هذه اللجنة إلا أن إيطاليا مازالت تتهيب وتتريث في التعامل مع هذه اللجنة بناء على تجربتها السابقة المخيبة للآمال مع حكومة طرابلس[62].

خاتمـة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية، بل أصبحت مكون هيكلي فما زالت الآليات المستخدمة لحد الآن غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المعبر أو الدول المستقبلة. فهذه الظاهرة أصبحت تتطلب التعميق في البحث وفهم أبعادها واتجاهاتها ونطاقاتها قصد الكشف عن أسبابها، وبالتالي معالجتها من جذورها وليس محاربتها، فتزايد هذه الظاهرة وبشكل ملفت كان مع بداية الحراك العربي وحالة اللااستقرار الذي شهدته معظم دول المغرب العربي والتي اتخذ منها المهاجرون غير الشرعيون دولا معبرا للعبور إلى دول أوروبا، ففيهم من ينجح في العبور ومنهم يستقر به الحال ولو بصفة مؤقتة في دول المغرب العربي لتدبير

بعض المال ومن ثم مزاولة طريق الهجرة الذي بدؤوه، ويستغلون كل الطرق لتلبية مرادهم، وهو ما يجعلهم أحيانا يتجهون لطرق غير شرعية أخرى كتهريب المخذرات وتجارة الأسلحة أو حتى انضمامهم لتنظيمات إرهابية .

إن تحالف هذا الثالوث "الهجرة غير الشرعية – المخذرات – تجارة الأسلحة" عرض دول منطقة المغرب العربي إلى تهديدات أمنية جراء ذلك وانعكس عليها سلبا، رغم الآليات الموضوعة من قبلها للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحتوائها، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن أعداد المهاجرين غير الشرعيين، تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشرا أوليا لمعرفة حجم ووضعية هذه الظاهرة التي لم تعد مقتصرة على دول بعينها.

ولعل أبرز ما يمكن أن يوصي به البحث حول هذا الموضوع ما يلي :

1 - محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها، والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وانجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

2 – إرساء الأمن والاستقرار في كل من ليبيا بالدرجة الأولى، وكذلك في مالي والنيجر وإيجاد حل لاستتباب الأمن الاستقرار داخل هذه الدول المتوترة والتي تسببت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح البشري الذي فاق كل التصورات.

3 – تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الإفريقي والمتوسطي.

4 – تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار، من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريباً.

الهوامش:

1- أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقا للقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص.21.

2 - محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص.186.

3 – نفس المرجع، ص ص 81-82.

4 – أحمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص.211.

5 – محمد سمير عياد،"الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، العالم الاستراتيجي، ع.3، ماي 2008، ص.4.

6 – محمد أمين سني، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، نقلا عن: http://machahid24.com/etudes/10037.html، (2015/6/02).

7 - الجريدة الرسمية، ع.36 الصادرة بتاريخ 2008/6/02.

8 – محمد غزالي، الهجرة السرية، (عمان: دار حامد، 2014)، ص. 29.

9 – محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الأنماط الحديثة، 80-10 فيفري 2010، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.3.

10 - محمد أمين سني، مرجع سابق.

11 – "Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle",p.2, (http://ec.europa.eu/echo/fiiles/aid/countries/factsheets/sahel-fr.pdf).

12 – عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص.24.

13 – محمد أمين سني، مرجع سابق.

14 – نفس المرجع.

15 – الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.3.

16 – Dalal Benbabaali, "un espace charniére,le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux ,(10/9/2012).

17 – أحمد دياب، "الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، نقلا عن موقع: http://www.alhayat.com/Articles، (2016/01/08).

18 – Khadija Mohsen-Finan, "Les défis sécuritaires au Maghreb", in : Eduard Solder i Lecha et Laia Carbonell Agustin,VIéme Séminaire International sur la Sécurité et la

Défense en Méditerranée : Sécurité humaine, Barcelone : Editions Bella terra, 2008, p.56.

19 – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص.4.

20 – "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، تقرير رقم 227، (2015/06/25)، نقلا عن موقع:

http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx

21 – سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/05)، ص.5

22 – "العوامل الرئيسية للهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا إلى أوروبا"، (08/01/2016)، نقلا عن:

https://chronicle.fanack.com/ar/specials/international-affairs/north-african-illegal-migration-to-europe/

23 – محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص.8.

24 - محمد أمين سني، مرجع سابق. ص 9

25 – مصطفى فاروق قسنطيني وآخرون، "مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة"، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD، فيينا، النمسا، 2010، ص.24.

26 – نفس المرجع، ص ص.24-25.

27 – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص.5.

28 - نفس المرجع، ص.5.

29 - محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص.204-205.

30– رقية العاقل، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، ديسمبر 2015، ص.66.

31 – نفس المرجع، ص.63.

32 – إسراء أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2011، ص ص. 13-14.

33– الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص. 6.

34 - Libya: a growing hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the trans -Sahara , 11 May 2015.p.3.

35 –Ibid, p.4.

36 - Ibid, p.6.

37 – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص. 6.

38 - Libya: a growing hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the trans –Sahara op.cit, p.3.

39 – Laura de paoli," An Ebola Summary", East,V.108, January, February 2015, p.8.

40 - Nouara Bachouche, African illegal immigrants export eight killer diseases to Algerians, http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/164305.html , (11/5/2013).

41 – رقية العاقل، مرجع سابق، ص. 67.

42 – محمد رضا التميمي، محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.4، جانفي 2011، ص. 266.

43 – الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.36 الصادرة بتاريخ 2008/6/02.

44 – الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.15، الصادرة في 2009/3/08، المعدلة والمتصلة لقانون العقوبات 09-01، ص.4.

45 – ت. عبد الكريم، قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا، (الجزائر: دار الجزيرة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.111.

46 – نفس المرجع، ص. 111.

47 – الأخضر عمر الدهيمي،"دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير مشروعة، 2010/02/08، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص.18.

48 – نفس المرجع، ص.18.

49 – نفس المرجع، ص.19.

50– نفس المرجع، ص.19.

51 – نفس المرجع، ص.19.

52 – "قوات الجيش الوطني الشعبي تحبط محاولة تهريب أسلحة وذخائر إلى الجزائر"، مجلة الجندي، ع.468، 2 جانفي 2012، مؤسسة المنشورات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، ص ص.4 – 5.

53 – نفس المرجع ، ص ص. 4 – 5.

54 - "الهجرة غير الشرعية وجدت حلا لها في تونس"، قسم البحوث والدراسات، (2016/01/06)، نقلا عن موقع:

http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/1874c432-ce84-428e-8bce-b62ced0fb3a2

55 - محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص.17.

56 - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص.45.

57 – محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص. 263.

58 – نفس المرجع، ص. 264.

59 – نفس المرجع، ص. 264.

60– "تحركات متزايدة: المسارات المحتملة للهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، (2016/01/08)، نقلا عن:

http://www.rcssmideast.org/Article/3143/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8...

61 - محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص. 264.

62 – الحسن الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص ص.8-9.